سياسات الاستخدام وانتقال اليد العاملة العربية
(مع الإشارة إلى الدول المصدرة لليد العاملة)

أ.م.د.راوية عبد الحميد

م.د.لورنس يحيى صالح

المقدمة:

تحتل دراسة اليد العاملة موقعاً متميزاً في الفكر الاقتصادي المعاصر لأهميته وارتباطه الوثيق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المنطقة العربية ودورها في بلورة السياسات والإجراءات الملائمة لزيادة أو تقليل مصادر عرض اليد العاملة وتنظيم الطلب عليها بالتحديد مع حجم الاحتياجات لها وتطويرها وتهيئتها للدخول إلى سوق العمل.

فرضية البحث:

إن غياب آليات تخطيط القوى العاملة وعشوائية انتقال اليد العاملة وسياسات الاستخدام في أقطار الوطن العربي، أضعف دور سوق العمل وآلياته (العرض والطلب) في تحقيق التوازن والاستخدام الكامل لليد العاملة.

أهداف البحث:

١- التعرف على سياسات استخدام اليد العاملة وإمكانية تعبئة فائض اليد العاملة لسد احتياجات الدول العربية منها.
٢- التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لسياسات الاستخدام وانتقال اليد العاملة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية.
٣- بحث إمكانية التوصل إلى سياسة مثلى لاستخدام اليد العاملة.

منهجية البحث:

لصعوبة الحصول على بيانات تفصيلية موحدة ولفترة زمنية متقاربة للقوى العاملة في أقطار الوطن العربي، فقد اعتمد هذا البحث على ما هو متاح من البيانات التي تم الحصول عليها وعلى الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع، بإتباع منهج تحليلي وصفي للبيانات المتاحة مع الإشارة إلى اليد العاملة في الدول المصدرة لها.

وقد جرى تقسيم البحث إلى ثلاث أقسام كما يأتي:

القسم الأول: خصائص السكان واليد العاملة في الوطن العربي.

القسم الثاني: سياسات الاستخدام.

القسم الثالث: السياسات المفترضة لاستخدام اليد العاملة.

وأخيراً جرى استعراض للجداول الإحصائية التي تم الحصول عليها والتي لها علاقة بالبحث، مع الإشارة إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

القسم الأول
خصائص السكان واليد العاملة العربية

تهتم سياسات تنمية الموارد البشرية بالنمو الكمي والنوعي للسكان، فالنمو الكمي يتكون أساساً من ثلاثة أجزاء:

أولا: النمو الطبيعي لليد العاملة العربية والذي يرتبط أساساً بالنمو الطبيعي للسكان.

ثانيا: معدل المساهمة في قوة العمل.

ثالثا: نمط الهجرة.

أما النمو النوعي فيعتمد أساساً على المستوى التعليمي والصحي والغذائي للسكان بشكل عام وكذلك حالتهم النفسية والاجتماعية.

وسوف نتطرق بإيجاز إلى هذه العوامل المتعددة.

أولا: النمو الطبيعي لليد العاملة العربية.

١. التحول الديموغرافي في الوطن العربي:

يقدر عدد سكان الوطن العربي عام ٢٠٠٨ بحوالي ٣٣٨ مليون نسمة بزيادة معدلها ٢,٥% سنوياً، وقد تراوحت معدلات النمو الطبيعي للسكان بين أقطار المنطقة بين ١,٢% و ٤,١%*، وهي تعتبر من أعلى معدلات النمو الطبيعي في العالم وتدل على نمط يعكس مرور المنطقة في المراحل الأولى لعملية التحول الديموغرافي التي يمر بها العالم النامي، فقد استمرت الخصوبة في المحافظة على مستوياتها المرتفعة عدا حالات استثنائية قليلة انخفضت فيها تلك المستويات، وقد صاحب ذلك انخفاض حاد في معدل الوفيات نتيجة

* ينمو سكان الوطن العربي بمعدل سنوي ٢,٥ % للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وهي تتراوح في عموم الدول العربية ما بين ١,٢ % في لبنان إلى ٤,١ % في موريتانيا وكما موضح في الجدول (١) في نهاية البحث.

لتحسن الوضع الصحي، وقد غلبت فئات العمر الصغرى في الهرم السكاني كما هو الحال في معظم الدول النامية. وقد نجم عن هذين الاتجاهين المتعاكسين ارتفاع حاد في معدل الزيادة الطبيعية للسكان (معدل المواليد الخام– معدل الوفيات الخام).

ومن المؤشرات المطروحة نستنتج احتمال استمرار معدلات النمو السكانية العالية في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. ويعني هذا أن اكتمال هذا التحول الديموغرافي في الوطن العربي لن يتحسن بشكل واضح حتى وقت متقدم من القرن الحادي والعشرين.

وبالطبع يعني هذا أن الزيادة الطبيعية لليد العاملة الوطنية ستستمر بالزيادة لمدة ربع قرن على الأقل لجميع البلاد العربية.

ونظراً للتطورات والأحداث السريعة وغير المنتظمة التي واجهت ومازالت تواجه الوطن العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر في معدل المشاركة في قوة العمل داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول العربية وفي نمط هجرة اليد العاملة، أدت دوراً هاماً في صعوبة تخطيط الموارد البشرية في المنطقة وذلك لعدم ثبات هذه الأنماط وصعوبة تقدير تطوراتها المستقبلية.

٢. وضع اليد العاملة ونموها الطبيعي في الوطن العربي:

يقدر عدد السكان في سن العمل (الطاقة البشرية) في الوطن العربي بحوالي ١٣٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ وبزيادة سنوية تقدر بـ٣%[*]. ويتضح من البيانات المنشورة في القسم الأخير من هذا البحث، أن قطاع الزراعة لازال هو القطاع الرئيسي الذي يضم أكبر نسبة من العمالة في أغلب البلدان العربية، ولو أنه واجه تقلصاً نسبياً كبيراً في حجم اليد العاملة في بعض الأقطار منذ فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي حيث انخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي بينما تضاعفت في قطاع الخدمات.

---

[*] بالاعتماد على الجدول (١)، (٢) في القسم الرابع من هذا البحث وللمدة ١٩٩٦–٢٠٠٨، حيث تشكل القوى العاملة ٣٨,٤% من إجمالي السكان كمعدل لعموم الدول العربية لعام ٢٠٠٨ وعلى هذا الأساس تم إيجاد السكان في سن العمل في الدول العربية من خلال: السكان في سن العمل = نسبة القوى العاملة من مجموع السكان لمدة معينة مضروبة في مجموع السكان لنفس المدة.

لكن هذا التغير في اتجاه اشتغال اليد العاملة لا يعتبر بالضرورة تطوراً إيجابياً في البنية الاقتصادية، فإن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مستمرة في الانخفاض بمعدلات تفوق نسبة تقلص العمالة بهذا القطاع، بالرغم من أن القوى العاملة في القطاع الزراعي هي ٤٠% كمعدل لإحدى عشر دولة عربية كما هو موضح في الجدول (٣) في القسم الرابع من هذا البحث، في حين أن تضخم العاملين في قطاع الخدمات لا يعكس بالضرورة تطوراً متناسقاً في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية نظراً لارتباط هذا القطاع ببعض الفروع الطفيلية غير المنتجة وهذا ما يوضحه الجدول (٥) الخاص بدول الخليج وبعض الدول العربية، أما القطاع الصناعي فمازال يمثل المركز الأخير في نسبة تشغيل اليد العاملة.

يتضح مما سبق أن الطاقة البشرية ستستمر في الزيادات بمعدلات مرتفعة ربما إلى منتصف هذا القرن وهذا يشكل تحدياً كبيراً للأقطار العربية في الأمد البعيد ويحتاج إلى تخطيط جدي يتعلق بالهيكل الأساس للبنية الاجتماعية والاقتصادية.

أما الزيادة في اليد العاملة فهي لا تقل عن معدلات الزيادة السكانية وسوف تعتمد معدلات نموها على التطورات المستقبلية في معدل المساهمة في قوة العمل وبالذات مشاركة المرأة وكذلك نسبة الاعتماد على اليد العاملة غير العربية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل اقتصاديات النفط وبنمط التنمية في البلاد المستوردة لليد العاملة وبعوامل سياسية واجتماعية مختلفة من الصعب التنبؤ باتجاهاتها بدقة.

ثانيا : معدل المساهمة في قوة العمل.

هناك عوامل ديموغرافية تؤثر في معدل المساهمة الخام في قوة العمل وترجع أساساً إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني (التوزيع العمري) مما يحدد نسبة السكان في سن العمل ويرجع اتساع قاعدة الهرم السكاني إلى ارتفاع معدلات الخصوبة لذا فإن صغار السن الذين هم دون سن ١٥ سنة يمثلون ما يقارب نصف السكان في الوطن العربي.

كما إن انخفاض مشاركة الإناث في قوة العمل هي العامل الثاني الهام المؤثر في معدل المشاركة. ومما لاشك فيه أن الزيادة في تعليم الإناث سوف يكون له أثر إيجابي في إمكانية مشاركتهم المستقبلية في سوق العمل وفي تغيير المسار التقليدي لمشاركة المرأة في

سوق العمل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيكون له تأثير سلبي على الخصوبة حيث سيؤدي إلى رفع سن الزواج مع تقليل النسبة العامة للخصوبة ومن ثم خفض نسبة الإعالة في الأمد المتوسط في الوطن العربي.

ثالثا: نمط الهجرة.

تعد الهجرة الخارجية لليد العاملة العربية وغير العربية للمنطقة من أهم وأخطر الظواهر الحالية في سوق العمل العربية، وعند دراسة واقع ونمط هجرة اليد العاملة في الوطن العربي يمكن تصنيف الهجرة نفسها أو تقسيم البلاد العربية على وفق اتجاه الهجرة وكما يلي:

١-انتقال اليد العاملة العربية إلى بلاد عربية.

٢-انتقال اليد العاملة العربية إلى بلاد غير عربية.

٣-انتقال اليد العاملة غير العربية إلى بلاد عربية.

كما يمكن تقسيم بلاد الهجرة كمستورد أو مصدر لليد العاملة (الماهرة وغير الماهرة) وهذا يعود إلى العوامل المؤثرة في كمية ونوعية اليد العاملة المطلوبة التي تعتمد أساساً على نمط الاستثمار، والكفاءة، والإنتاجية المطلوبة، وعلى طبيعة المجتمع، والتقاليد المرغوب المحافظة عليها في البلدان المستوردة والمصدرة على السواء.

واهتمامنا بهذا الموضوع ينحصر بعلاقته بتخطيط القوى البشرية في المنطقة والقيود التي يضعها هذا النمط على مدى وإمكانية التخطيط، حيث يعتبر الحجم الضخم لليد العاملة الوطنية المهاجرة نسبة إلى اليد العاملة الكلية في البلاد المصدرة، مصدراً مهماً لصعوبة التحكم في تنفيذ مخطط القوى العاملة حيث أن كمية انتقال اليد العاملة غير المتحكم فيها قد يزيد عن الإضافة الكلية الطبيعية لليد العاملة مما يؤثر على طبيعة سوق العمل في هذه البلدان، فالنمط العشوائي التي تميزت بها عملية تنقل اليد العاملة العربية في الحاضر والماضي القريب له آثاره السلبية التي بدأت في التراكم والتفاقم حيث ظهرت البطالة والنقص في الكفاءات جنباً إلى جنب.

والجدير بالذكر أن هذه العشوائية في تنقل اليد العاملة لها تأثير سلبي على تنمية الموارد البشرية الوطنية وجدوى عمل سوق العمل كمنظم لعوامل العرض والطلب في بلاد

الاستيراد، حيث يسبب ضغط على الأجور بما يقلل من صافي جدوى التدريب لليد العاملة الوطنية وبالتالي يقلل من أهمية التدريب كمصدر لزيادة الدخل، وبالطبع فإن اتجاه الطلب على اليد العاملة الوافدة يتغير تبعاً لتطور النمو الاقتصادي في البلاد المستوردة لليد العاملة حيث يزيد الاهتمام بالإنتاجية والمهارات العالية.

ويمكن أن نوضح هنا بعض أهم الايجابيات والسلبيات المرافقة لهجرة اليد العاملة في كلا الدول المصدرة والمستوردة لليد العاملة وكالاتي:

إن أهم الإيجابيات، التي حصلت عليها الدول المصدرة لليد العاملة هي تحويلات العمال المهاجرين من العملة الصعبة إلى بلدانهم الأم والتي شكلت نسبة كبيرة من الدخل القومي لهذه الأقطار إذ بلغت أكثر من ٤٠% في كل من مصر واليمن على سبيل المثال، مما ساعد حكومات هذه الدول على تسديد جزء من استيراداتها خاصة وأن هذه التحويلات أفضل بكثير من القروض الخارجية وما يترتب عليها من فوائد.

ولكن المشكلة هي كيف تم التصرف بهذه التحويلات حيث لا توجد دراسات لكيفية توظيف هذه التحويلات لأغراض التنمية القومية خاصة إذا علمنا أن المهاجرين وعوائلهم يقلدون نمط الاستهلاك في الأقطار المستوردة ومن ثم ذهاب هذه التحويلات لتغطية السلع الاستهلاكية.

ويمكن أن نذكر إيجابية أخرى، أن الدول المصدرة استطاعت أن تخفض من حدة البطالة لديها عن طريق السماح بالهجرة على الرغم من افتقارها إلى خطط لليد العاملة لمعرفة هل هناك فائض فعلاً أم هو خلل في خطط التنمية ومن ثم عدم خلق فرص عمل لاستيعاب الراغبين في العمل.

أخيراً، ربما استفاد العمال المهاجرين من اكتساب خبرة ومهارة أثناء تأديتهم العمل في الدول المهاجرين إليها خاصة وأن هذه الدول استطاعت أن توظف التكنولوجيا الحديثة في عملها*.

* ليس بالضرورة خاصة إذا كانت دول المهجر عربية.

أما بالنسبة للسلبيات، فقد عانت الدول المصدرة لليد العاملة من خلل في هيكل القوى العاملة وافتقارها للمهارات والخبرات النادرة أحياناً، حيث تكون هجرة ذوي الخبرات والمهارات أسهل من غيرها من أنواع العمل.

كما عانت أيضاً من خلل في التركيب السكاني من حيث التوزيع العمري، حيث عادة ما يهاجر الشباب بالأعمار ما بين (٢٠-٤٥).

القسم الثاني
سياسات الاستخدام

إن استخدام القوى العاملة بكفاءة إنتاجية عالية هي أحد أهم الأهداف التنموية الأساسية في بلدان العالم الثالث، وتكتسب إشكالية التشغيل أبعاداً صعبة جداً في هذه البلدان (التي تتصف بوفرة نسبية في القوى البشرية) مما يترتب عليها مواجهتها، والتي تتمثل في خلق فرص عمل جديدة للزيادات المتتالية في قوة العمل، وينتمي عدد من الدول العربية المصدرة لليد العاملة إلى هذه الفئة من الدول.

أولا: مفهوم سياسة الاستخدام.

يعد سوق العمل في الكتابات الاقتصادية التقليدية، الإطار الأساس الذي يتحدد فيه مستوى الاستخدام (التشغيل) وثمن العمل (الأجر) نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب عليه.

وعلى الرغم من اختلاف النظريات الاقتصادية فيما يتعلق بالعوامل المحددة لكل من الطلب والعرض وشكل المنحنيات الخاصة بهما، يظل سوق العمل هو المحور الرئيس للغالبية العظمى من هذه النظريات[١].

وإذا كان مفهوم سوق العمل يصلح لتفسير مستوى استخدام القوى العاملة في السوق الصناعية المتقدمة نظراً لتوافر المقومات الضرورية لعمل آلياته، فإننا نرى أن الاعتماد عليه في تفسير أوضاع التشغيل ومستواه في البلدان النامية فيه الكثير من أوجه القصور. فمفهوم الاستخدام بحد ذاته يختلف اختلافاً كبيراً بين هاتين المجموعتين من الدول. ففي الدول الصناعية المتقدمة ينصرف هذا المفهوم إلى العمل لدى الغير مقابل أجر نقدي، ويكون هذا عادة بشكل منتظم ولعدد معين من الساعات، وتفترض المشاركة في النشاط الاقتصادي وفقاً لهذا المفهوم وجود نمط معين لتقسيم العمل يتصف بالفصل بين القطاعات الاقتصادية

المختلفة، والفصل بين التخصصات المتباينة للعاملين. ويتضح لنا عدم ملائمة هذا التعريف عند محاولة تطبيقه على كثير من اقتصاديات الدول النامية، ففي هذه المجموعة من الدول تظهر أشكال وأنماط أخرى للعمل والمشاركة لا تقوم على تقاضي أجر مقابل العمل، وإنما تعتمد على أداء العمل نفسه على نحو تحقيق اندماج الفرد بالمجتمع المحيط به (مثل عمل أفراد الأسرة في القطاع الزراعي بدون أجر وفي قطاع الخدمات غير الرسمي)، نستنتج من ذلك أن هناك أعداد كبيرة من قوة العمل يتم استخدامها في الدول النامية من دون أن يتم ذلك عن طريق عرض خدماتها في سوق العمل.

ويلاحظ من جانب آخر أن كلاً من مفهومي عرض العمل والطلب عليه مبني على افتراضات نظرية لا تتلاءم بالضرورة مع واقع البلدان النامية، فمفهوم عرض العمل مبني على افتراض أساسي هو الحرية الكاملة لأفراد قوة العمل في المفاضلة بين العمل والتمتع بأوقات الفراغ في ظل معدل الأجر السائد.

أما مفهوم الطلب على العمل فهو مبني على افتراض أن الوحدات الاقتصادية المختلفة تتمتع بحرية مطلقة في اختيار الفن الإنتاجي المستخدم بها وفقاً للأسعار النسبية لكل من عنصري العمل ورأس المال وبافتراض إمكانية الإحلال بينهما. وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول النامية يتضح صعوبة تحقق هذه الافتراضات، فمن ناحية تعد المفاضلة بين العمل والفراغ من باب الترف في مجتمعات يعد فيها العمل متطلباً أساسياً للحصول على دخل نقدي أو عيني يضمن للأفراد الاستمرار والبقاء، ومن ناحية أخرى، يجمع الاقتصاديون على أن الاختيارات التكنولوجية المتاحة أمام الدول النامية محدودة جداً طالما أنها لا تنتج ضمن الفن الإنتاجي الخاص بها في ضوء الموارد المتاحة لديها، وإنما تعتمد كلياً على فنون إنتاجية تكونت في الدول الصناعية المتقدمة وفقاً لظروفها ومواردها المختلفة تماماً عن تلك السائدة في الدول النامية[٢].

والسبب الآخر الذي يدفعنا لرفض المفهوم التقليدي لسوق العمل هو أسلوب تحقيق التوازن فيه، فإذا حدث اختلال بين عرض العمل والطلب عليه في الدول المتقدمة فإن هذا الاختلال لا يمكن أن يكون إلا اختلالاً وقتياً مصيره الزوال وفقاً للآلية التالية:

يفترض وجود فائض في عرض العمل، يحدث نوع من البطالة السافرة لهذا الفائض ينتج عنه بالضرورة انخفاض في معدل الأجر السائد ويترتب على هذا الانخفاض في معدل

الأجر انسحاب جزء من قوة العمل إلى خارج السوق من ناحية، كما يؤدي من ناحية أخرى إلى زيادة الطلب على العمل من قبل الوحدات الاقتصادية المختلفة نظراً لرخص العمل بالنسبة لرأس المال، وتستمر هذه الآلية إلى أن يعود التوازن* من جديد لسوق العمل.

أما إذا افترضنا الحالة العكسية أي وجود فائض في الطلب على العمل، فإن معدل الأجر يأخذ في الارتفاع مما يشجع أفراداً جدد على الانضمام لسوق العمل من ناحية، كما يدفع الوحدات الاقتصادية إلى استخدام أكثر كثافة لعنصر رأس المال إلى نحو يعيد التوازن إلى السوق، أي أن معدل الأجر هو الأداة التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق التوازن في استخدام الأيدي العاملة.

وهنا لابد من التعرف على مدى ملائمة مثل هذه الأداة (الأجر) في الدول النامية، ويقودنا ذلك إلى الملاحظات الآتية[٣]:

١- إن العمل بأجر ليس هو الشكل الوحيد لمساهمة الأفراد المنتمين إلى قوة العمل، ومن ثم تقل فاعلية الأجر كأداة لتحقيق التوازن.

٢- إن معدل الأجر السائد يكون على درجة من الانخفاض لا يتصور معها قابليته لمزيد من الانخفاض من دون أن يؤثر ذلك في قدرة الأفراد على الاستمرار في الحياة.

٣- في حالة افتراض حدوث انخفاض في مستوى الأجر فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على العمل لأن ذلك يعتمد على قدرة المشروعات على إحلال العمل محل رأس المال، وقد أوضحنا صعوبة تحقق هذا الفرض في ظل التبعية التكنولوجية للدول النامية لدول الغرب المصنعة.

٤- إن ارتفاع الأجر لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة المعروض من قوة العمل حيث يتوقف ذلك على أنواع المهن وأساليب التعليم والتدريب ووجود عوائق اجتماعية مثل صعوبة خروج المرأة إلى مجالات عمل معينة.

---

* تجدر الإشارة إلى أن كينيز Keynes أوضح أنه في حالة وجود اختلالات هيكلية، فإن من الممكن حدوث نوع من التوازن مع وجود البطالة، وهذا الوضع يمكن قبوله في الدول المتقدمة نظراً لوجود إعانات البطالة، أما في الدول النامية التي لا تأخذ بهذا النظام فإنه من الصعب القبول بوجود البطالة من دون حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية.

الخلاصة، يمكن أن نقول أن معدل الأجر لا يمكن أن يؤدي دوره المفترض في ظل الواقع الحالي للمجتمعات النامية.

ما يعنينا هنا هو تحليل أوضاع التشغيل في الدول التي تتمتع بوفرة اليد العاملة (الدول العربية المصدرة لليد العاملة) باعتبارها محور اهتمامنا في هذه البحث.

إن هذه الدول تتميز في مجموعها ببعض الخصائص المتشابهة[٤]:

١- وجود قطاع تقليدي كبير الحجم يستخدم الجزء الأكبر من قوة العمل.

٢- وجود قطاع حديث نسبياً يتصف بضعف مقدرته على امتصاص الإضافات الطبيعية في قوة العمل والهجرة من الريف إلى المدينة بسبب صغر حجمه وطبيعة فنونه الإنتاجية كثيفة رأس المال.

في ظل هذه الأوضاع ينقسم الوطن العربي إلى دول مصدرة لليد العاملة ودول مستوردة لها.

ثانيا: أوضاع التشغيل والهجرة في الدول العربية المصدرة لليد العاملة.

منذ منتصف السبعينيات، أخذت حركة انتقال اليد العاملة بين أقطار الوطن العربي أبعاداً جديدة لم يسبق لها مثيل من قبل، ليس فقط من حيث ضخامة حجم اليد العاملة المهاجرة، ولكن أيضاً من حيث تنوع تركيبها والآثار المترتبة عن هذه الظاهرة في كل من الدول المصدرة والمستوردة. ظاهرة الهجرة للعمل شأنها شأن الظواهر الإنسانية جميعها لا تنشأ من فراغ وإنما في سياق اقتصادي- سياسي معين، لذا فإن الفهم الكامل لهذه الظاهرة لا يأتي إلا من دراسة وتحليل الملامح الرئيسة لهياكل الاقتصاديات العربية.

ويكفي القول أن المتغيرات الاقتصادية التي لحقت بالمنطقة نتج عنها إمكانية التمييز بين مجموعتين أساسيتين للأقطار العربية وهي[٥]:

١- مجموعة الدول النفطية التي حققت وفرة في الموارد المالية بعد تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣. وتتسم هذه المجموعة بصغر قاعدتها السكانية وصغر حجم القوى العاملة.

٢- المجموعة التي تتصف بالندرة النسبية للموارد المالية وبكثافة سكانية عالية مثل مصر، اليمن، الأردن، السودان، سوريا، تونس والمغرب.

وقد شكلت هاتان المجموعتان قطبي حركة لليد العاملة العربية، حيث أن تزايد عائدات النفط وما تبعه من تنفيذ برامج إنمائية واسعة كان السبب الرئيسي في هجرة اليد العاملة من الدول الفقيرة نسبياً التي ساهمت بشكل في الاستجابة السريعة من جانب العاملين لهذا الطلب الخارجي المتزايد.

ثالثا: اليد العاملة وأساليب الاستخدام في الدول المصدرة لها.

تتميز البلدان المصدرة لليد العاملة بكثافة سكانية عالية وبمعدلات مرتفعة للمشاركة في قوة العمل تصل إلى ما يقرب من ٣٠%، ولقصور الإحصاءات والبيانات يتعذر تحليل هيكل العمالة وواقع استخدام اليد العاملة فيها، ولكن بشكل عام يمكن تقسيم العاملين في هذه الدول إلى خمس مجموعات[٦]:

١- العاملون بالقطاع التقليدي. ٢- العاملون بالقطاع الحديث. ٣- العاملون في القطاع غير الرسمي. ٤- العاملون في القطاع الخارجي (المهاجرون). ٥- العاطلين.

ومن البيانات المتاحة في الجداول (٣،٤،٥،٦) في القسم الرابع من هذا البحث يتضح الآتي:

- أن القطاع التقليدي (الزراعة) هو المستخدم الرئيس للغالبية العظمى من اليد العاملة في قسم من الدول العربية، حيث ترتفع فيه نسبة العاملين إلى حوالي النصف، ويستخدم هذا القطاع طرقاً إنتاجية بدائية تعتمد على اليد العاملة بشكل مكثف مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين وتردي أحوال معيشتهم بشكل عام وعدم قدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل جديدة مما يترتب عليه ارتفاع عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة، وربما يعود سبب تخلف هذا القطاع إلى إهمال إستراتيجيات التنمية وتركيزها على قطاع الصناعة.
- كما وان قسما آخر من الدول العربية ولا سيما دول الخليج، فأن الأهمية النسبية الأولى في امتصاص اليد العاملة لقطاع الخدمات ولكن دون المرور بالصناعة، وهذا يعد اختلال اقتصادي إذ لم تنتقل الأهمية النسبية إلى الصناعة أولا ثم الخدمات كما في الدول المتقدمة.

- أما القطاع الذي يستوعب أقل من ثلث العاملين فيمكن تقسيمه إلى قطاعات فرعية هي الدفاع والإدارة الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص. ونلاحظ ارتفاع نسبة المنتمين إلى القطاع الحكومي والقطاع العام اللذان يتميزان بانخفاض الإنتاجية على الرغم من أهميتهما في توفير الخدمات العامة، كذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يتطلب استثمارات كبيرة لخلق فرص عمل واسعة خاصة في ظل استخدام طرق عمل كثيفة رأس المال(٧).
- يترتب على ذلك نمو القطاع غير الرسمي في امتصاص فائض العمالة الذي يتميز بحرية الدخول وعدم الحاجة إلى رأس مال أو مهارات عالية والملكية الفردية أو العائلية لوحداته.
- لذا من الطبيعي أن ترى هذه الدول في الطلب على اليد العاملة من قبل الدول النفطية مخرجاً من ضيق فرص العمل فيها.
- ومن الملاحظ أن الهجرة لم تقترن فقط بالقوة النفطية، إذ أن دول المغرب العربي اعتمدت منذ الستينيات على إرسال العمال إلى أوربا كجزء لا يتجزأ من سياسة الاستخدام(٨).
- زيادة البطالة في الدول المصدرة لليد العاملة إلى أكثر من ٥% بسبب اعتماد العائلة والمرأة بشكل خاص على تحويلات العامل المهاجر.
- وأخيراً، لابد أن نؤكد أن ليست كل القطاعات السابقة متاحة أمام جميع الأفراد في قوة العمل ولكن يتم الانخراط فيها وفقاً لتفضيلات الأفراد من فئة اجتماعية إلى أخرى ومستوى مهني محدد. أي أن مجالات الاستخدام في الدول المصدرة تتسم بنوع من التمايز وفقاً للتركيب المهني والمهاري لأفراد قوة العمل، ويترتب على ذلك نمط من التفرقة بين الفئات المختلفة لقوة العمل(٩).

القسم الثالث
السياسات المقترحة لاستخدام اليد العاملة في الدول المصدرة

أولا : توافر قاعدة بيانات للقوى العاملة.

إن توافر البيانات والإحصائيات التفصيلية عن حجم وطبيعة القوى العاملة يعد من الأساسيات المهمة لعملية تخطيط وتشغيل اليد العاملة.

تفتقر الدول العربية بشكل عام إلى توافر مثل هذه البيانات وإن توافرت مثل هذه البيانات فإنها غالباً ما تكون قطرية وغير شاملة، فضلا عن تعدد مصادر هذه البيانات مما يصعب معه وضع خطة للاستخدام على المستوى القومي. لذا يتطلب من الجهات المعنية وضع آليات موحدة للعمل بموجبها يتم من خلالها الحصول على معلومات كافية عن حجم اليد العاملة موزعة حسب الاختصاصات والمهن، أي تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وفرص العمل المتوافرة وتيسير تداولها لمساعدة كل من العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه من جهة ورجال الأعمال الذين يبحثون عن العمال من جهة أخرى، وبذلك تتحقق الاستفادة الأفضل من الموارد البشرية.

ثانيا : إعداد دراسات لحصر وتخطيط القوى العاملة.

نلاحظ في معظم الدول العربية عدم وجود خطة لليد العاملة (لحصر العرض والطلب) من اليد العاملة خاصة بعد أن انحسر دور التخطيط وإتباع معظمها لسياسات الانفتاح وسياسات السوق ومن ثم ضعف أساليب التخطيط فيها.

إلا أن هذا لا ينفي ضرورة وضع خطة لليد العاملة في كل قطر لمعرفة العرض الإجمالي من السكان في سن العمل عن طريق إتباع طرق التخطيط المختلفة ومن ثم العمل على تحقيق التوازن ما بين حجم العرض من اليد العاملة والمطلوب منها سواء داخل الدولة الواحدة أو الدول العربية الأخرى التي هي بحاجة إلى اليد العاملة ووفق أهداف تتطلبها فقط الخطة الاقتصادية داخل كل دولة.

ثالثا : تطوير سياسات التعليم والتدريب.

نلاحظ في معظم دول الوطن العربي ضعف التنسيق بين السياسات التعليمية وسياسات سوق العمل (أي بين خطة التعليم وخطة القوى العاملة)، فالتعليم لازال يعتمد على الكم وليس النوع وبما لا يسد حاجة سوق العمل لأنواع معينة من الاختصاصات والمهارات، مما يؤدي إلى زيادة جيش الخريجين العاطلين.

فالمطلوب أولاً من الدول العربية وضع خطط لاحتياجات سوق العمل وفق آليات ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية، ومن ثم العمل على إعداد خطة للتعليم وفق متطلبات

سوق العمل، وبذلك يمكن الاستفادة من خريجي النظام التعليمي بشكل أفضل وتوفير فرص العمل الملائمة سواء داخل القطر أو الأقطار الأخرى المستوردة لليد العاملة.

رابعا: توفير فرص عمل منتجة.

العمل على تشجيع الاستثمار وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتمد على كثافة العمل سواء للقطاع العام أو الخاص وإزالة ما يعترض إقامتها من عقبات إدارية وتسهيل حصول هذه المشروعات على متطلبات إنشائها من الأراضي والائتمان والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق القطرية والعالمية.

خامسا: الإجراءات المقترحة لتشغيل اليد العاملة وتسهيل عملية انتقالها بين أقطار الوطن العربي.

إن خلق فرص عمل لتشغيل اليد العاملة يتوقف على قدرة الدول العربية في خلق البيئة التي تسمح بتوفر فرص إنتاجية متزايدة للتشغيل تتناسب مع أعداد اليد العاملة المتوافرة، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في ضوء تبني إستراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل تضع هذه الاستراتيجية من أولوياتها تحقيق هدف الاستخدام الكامل، وإن تحقيق هذا الهدف يعتمد خيار سياسي اجتماعي تتبناه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها.

ومهما يكن فإن هذه الإستراتيجية للنمو والعمالة التي ندعو لها والتي يكون هدف التشغيل الكامل Full Employment ضمن أهدافها الرئيسة تعتمد على عدَّة محاور منها[١٠]:

١. القضاء على البطالة، يجب أن يكون مرتبطاً بخلق فرص عمل منتجة.
٢. زيادة معدل الاستثمار القومي، حتى يمكن استيعاب تشغيل اليد العاملة الجديدة التي تدخل إلى سوق العمل سنوياً.
٣. إن عنصر العمل يعد ثروة وطنية مهمة، إذا ما أحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي يمتلك فيها البلد خبرة نسبية وتحتاج إلى كثافة اليد العاملة فإن من المهم مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية التكنولوجية الملائمة.

٤. الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية (أي وضع خطط للتنمية البشرية).

٥. مطالبة الدولة بالتدخل في سوق العمل، بأن تمارس نوعاً من التخطيط الإستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة للتحرك نحو التنمية المتواصلة والمصحوبة بالتشغيل الكامل وهي مطالبة بالمحافظة على سلطتها السيادية في وضع القرارات الاقتصادية المهمة في تحقيق تلك الإستراتيجية (مثل تحديد معدلات النمو والادخار والاستثمار والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والتجارية والتكنولوجية).

القسم الرابع
الجداول الإحصائية ذات العلاقة.

جدول (١)

النمو السكاني السنوي ومعدلات البطالة ومجموع السكان في الدول العربية

ت	البلد	مجموع السكان بالمليون- ٢٠٠٨	النمو السكاني % ٢٠٠٥-٢٠١٠	معدلات البطالة % ٢٠٠٧
١	فلسطين	٣,٩	٣,٨٥	٢٨
٢	السودان	٣٩,٤	٢,٢٢	١٨,٧
٣	الجزائر	٣٣,٣	١,٥١	١٥,٧
٤	اليمن	٢٢,٢	٣,٥	٣٥
٥	الإمارات	٤,٤	٤	٢,٤
٦	تونس	١٠,٣	١,٠٨	١٣,٩
٧	سوريا	١٩,٧	٢,٥٢	١٢,٥
٨	الصومال	٩,١	٢,٩٢	٢٧
٩	السعودية	٢٧,٦	٢,٢٤	١٢
١٠	قطر	٠,٩	٢,٣	٣,٢
١١	سلطنة عمان	٣,٢	٣,٢	١٥
١٢	المغرب	٣٣,٧	١,٥	٧,٧
١٣	موريتانيا	٣,٣	٤,١	٢٠
١٤	ليبيا	٦	٢,٣	٣٠
١٥	لبنان	٣,٩	١,٢	٢٠
١٦	الكويت	٢,٥	٣,٥	٢,٢
١٧	الأردن	٦	١,٥	١٥,٤
١٨	العراق	٢٧,٤	٢,٦	٢٧
١٩	مصر	٨٠	١,٧٦	١٠,٣

٢٠	جيبوتي	٠,٥	١,٩	٥٠
٢١	البحرين	٠,٧	١,٧٩	١٥
٢٢	الوطن العربي	٣٣٨	٢,٥% كمعدل	١٨,٣ كمعدل

المصدر :(١١)،(١٢)،(١٣)

- تقرير الأمم المتحدة لسكان العالم ٢٠٠٦ والأرقام للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٥ كمعدل.
- كتاب حقائق العالم – السكان.
- International Monetary Fund (I.M.F), ٢٠٠٨.

جدول (٢)

القوى العاملة العربية نسبة إلى إجمالي السكان ومعدل نمو القوى العاملة العربية للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٨.

ت	البلد	القوى العاملة (%) من إجمالي السكان		معدل نمو القوى العاملة % ١٩٩٦-٢٠٠٨
		١٩٩٦	٢٠٠٨	
١	الجزائر	٣٠,٣	٣٧,٨	٣,٣
٢	البحرين	٤٥,٥	٤٩,٢	٢,٩
٣	جيبوتي	٤٩,١	٤٤,٦	٢,٢
٤	مصر	٣٧,٩	٤٠,٨	٢,٧
٥	العراق	٢٦,٠	٢٦,٨	٣,٤
٦	الأردن	٢٨,١	٤١,٣	٦,١
٧	الكويت	٥٥,٩	٦١,٥	٥,٧
٨	لبنان	٣٠,٢	٣٨,١	٣,٢
٩	ليبيا	٣١,٤	٢٩,٩	٢,٨
١٠	موريتانيا	٤٥,٥	٥٣,٦	٤,٢
١١	المغرب	٣٩,٤	٤٣,١	٢,٥

١٢	سلطنة عمان	٣٦,٢ ٤٤,١	٣,٦
١٣	قطر	٥٩,٣ ٤١,٩	١,٨
١٤	السعودية	٣٤,٩ ٣٧,٠	٣,١
١٥	الصومال	٣٤,٩ ٤٧,٩	٣,٩
١٦	السودان	٣٩,٧ ٣٩,٣	٢,٦
١٧	سوريا	٣٠,٨ ٣٧,٢	٤,٣
١٨	تونس	٢٥,١ ٢٩,٧	٢,٧
١٩	الإمارات	٥٥,٦ ٦٦,٨	٧,٠
٢٠	اليمن	٢٩,٩ تا٣٠,٦	٣,٨
٢١	الدول العربية	٣٥% كمعدل ٣٨,٤% كمعدل	٣,٠% كمعدل

المصادر:[١٤]

منظمة العمل العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، الكويت، من شبكة المعلومات الدولية على العنوان الآتي/ تنقل العمالة بين البلدان في الوطن العربي.

جدول (٣)

نسبة توزيع القوى العاملة العربية على القطاعات الاقتصادية زراعة، صناعة، خدمات لعام ٢٠٠٨ (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)

ت	البلد	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع الخدمات
١	الصومال	%٧٢	%٢٠	%٨
٢	السودان	%٦٢	%٢٨,٥	%٩,٥
٣	موريتانيا	%٥٣,٤	%١١	%٣٥,٦
٤	اليمن	%٥٢,٦	%١٠	%٣٧,٤
٥	المغرب	%٣٧	%١٩	%٤٤
٦	مصر	%٣٥	%٢٠	%٤٥

٧	سوريا	%٢٨,٣	%٢٦,٢	%٤٥,٥
٨	تونس	%٢٥	%٢٨	%٤٧
٩	الجزائر	%٢٩	%٢٢	%٤٩
١٠	ليبيا	%٦	%١٩,٥	%٧٤,٥
١١	الأردن	%٤٠	%٢٠	%٤٩

Sources: (١٥), (١٦), (١٧), (١٨)

- http://devdata.worldbank.org/gender
- www.mpic-yemen.org/٢٠٠٥
- http://www.mukatel.com/openshare/Behoth
- http://www.dahsha.com/viewatical.php٢d

جدول (٤)

التوزيع القطاعي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٦

ت	البلد	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع الخدمات
١	الإمارات	%٥,١	%١٨,٥	%٧٦,٤
٢	البحرين	%١,١	%٣٠	%٦٨,٩
٣	السعودية	%١٠,٧	%٩,٧	%٧٩,٦
٤	سلطنة عمان	%٤٠,٢	%١٢,٧	%٤٧,١
٥	قطر	%١,٦	%٨,٩	%٨٩,٥
٦	الكويت	%١,٨	%١٧,٣	%٨٠,٩
٧	مجلس التعاون الخليجي	%١٠	%١٦	%٧٤

المصدر:(١٩)

د.نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. من شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

www.alqabas.com.kw/Article.aspx

تعليق على الجدول:

نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأكبر من القوى العاملة في مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت نسبة العاملين فيه حوالي ٧٤%، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فلم تتجاوز نسبة العاملين فيه عن ١٦% وقطاع الزراعة شكلت نسبة العاملين فيه فقط ١٠% من إجمالي القوى العاملة. أما عن أسباب ذلك فيعود إلى ضخامة الاستثمارات التي يتم توظيفها بأنشطة الخدمات والتوزيع والتجارة بدرجة أكبر لارتفاع ربحيتها السريعة وسرعة تحقق عوائدها مقارنة بالاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية سواء في الزراعة أو الصناعة.

جدول (٥)

نسبة العمالة العربية وغير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨

ت	البلد	نسبة العمالة العرب	نسبة العمالة الأسيوية غير العرب	نسبة العمالة من الجنسيات الأخرى غير العرب
١	الإمارات	%٩	%٨٧	%٤
٢	البحرين	%١٢	%٨٠	%٨
٣	السعودية	%٣١	%٥٩	%٩
٤	سلطنة عمان	%٦	غ. م	%٢٠
٥	قطر	%٤٠	غ. م	%١٤
٦	الكويت	%٣١	غ. م	%١٤

المصدر:[٢٠]

منظمة العمل العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، من شبكة المعلومات الدولية على العنوان (تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي)

غ. م/ لم تتوافر بيانات عن العمالة الآسيوية في عمان وقطر والكويت.

تعليق على الجدول:

إن نسبة العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي قد انخفضت بشكل كبير منذ أن بلغت ذروتها في عقد السبعينيات من القرن المنصرم. وإذا أخذنا وضع مجلس التعاون كمثال لأهم الدول العربية المستقبلة للعمالة، فإننا سنجد أن نسبة العرب من العمالة الوافدة المتعاقد معهم قد انخفضت من ٧٢% في بداية السبعينيات إلى نسبة ٥٦% عام ١٩٨٥ ثم إلى ٣١% عام ١٩٩٦، وحالياً تقل النسبة على الأرجح عن ٢٣%. ويرجع السبب الأساسي لانخفاض نسبة العمالة العربية المتعاقد معها إلى انتشار القطاع الخاص في دول مجلس التعاون والذي يفضّل العمالة غير العربية ولاسيما الآسيوية منها نظراً لانخفاض أجورهم فضلاً عن الأسباب السياسية وطبيعة النظام الاجتماعي.

جدول (٦)

نسبة الوافدين في قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٦

ت	الدولة	العمالة المحلية أو المواطنة %	العمالة الوافدة %	الإجمالي %
١	الإمارات	%١٠	%٩٠	%١٠٠
٢	البحرين	%٦٥	%٣٥	%١٠٠
٣	السعودية	%٤٥	%٥٥	%١٠٠
٤	سلطنة عمان	%٤٥	%٥٥	%١٠٠
٥	قطر	%١٠	%٩٠	%١٠٠
٦	الكويت	%١٩	%٨١	%١٠٠
٧	مجلس التعاون	%٣٢	%٦٨	%١٠٠

المصدر :[٢١]

د. نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. من شبكة المعلومات الدولية على الموقع/
www.alqabas.com.kw/Article.aspx

يُلاحظ من الجدول، أن نسبة الوافدين على العموم عالية ٦٨% من العمالة، أما العمالة المحلية فتشكل فقط ٣٢%.

القسم الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات،

لقد تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات ومن أهمها:

- يمر سكان المنطقة العربية بأعلى معدلات النمو السكاني الطبيعي في العالم (١,٢-٤,١)%، يترتب على ذلك استمرار معدلات النمو السكاني العالية في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين ولاسيما في ظل تحسن الوضع الصحي وانخفاض معدل الوفيات العام.
- تغلب فئات العمر الصغرى في الهرم السكاني في معظم الدول العربية، كما هو الحال في معظم الدول النامية، وهذا يشكل مع النقطة السابقة عبئاً إضافياً كبيراً على الاقتصاد والموارد والتنمية لإعالة هذه الأعداد المتزايدة من السكان ولاسيما فئات العمر الصغرى.
- وهذا ساهم في استمرار زيادة اليد العاملة العربية وبزيادة سنوية تقدر بـ٣% سنويا للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٨، مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير فرص عمل مناسبة.
- ان هناك اختلال في الهيكل الإنتاجي في اغلب الدول العربية، حيث يسود القطاع الزراعي من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وامتصاص القوى العاملة، وحتى في الدول التي انخفضت فيها مساهمة القطاع الزراعي إلا ان الاختلال

مازال قائما، لأن الأهمية النسبية انتقلت إلى قطاع الخدمات من دون المرور بالقطاع الصناعي كالذي حصل في الدول المتقدمة.

- ارتفاع معدلات البطالة في أغلب الدول العربية، بسبب غياب التنسيق بين سياسة العمالة ومتطلبات التنمية منها من جهة وبين سياسة التعليم من جهة أخرى. حيث يتم بذل الجهود المادية والمعنوية لتعليم وتأهيل الأفراد بعيدا عن الحاجة الحقيقية للاختصاصات والمؤهلات، لذا فأن أولئك الأفراد يجدون أنفسهم من دون فرصة عمل مناسبة لهم، فيلجئون إلى الهجرة بحثا عن فرصة عمل.
- لذا فقد كانت الهجرة (هجرة العمالة) بالنسبة للدول المصدرة للعمالة، ملاذ وحل لمشكلة البطالة أو حتى التخفيف منها ولاسيما في الأقطار كثيفة السكان كمصر والسودان وسوريا وغيرها.

ثانيا: التوصيات

يمكن لنا بعد الانتهاء من هذا البحث وما توصلنا إليه من استنتاجات، أن نشير إلى بعض التوصيات التي قد تكون مفيدة إلى راسمي خطط التنمية في الدول العربية ومنها:

- ضرورة وجود تنسيق عالي جدا بين سياسات العمالة ومتطلبات التنمية من جهة وبين سياسات التعليم من جهة أخرى، بحيث يتم توجيه الأفراد نحو التعليم والتأهيل في الاختصاصات التي تفتقر إليها تلك البلدان وبما يلبي الحاجة الحقيقية للتنمية ومتطلباتها في تلك البلدان.
- ينبغي على راسمي خطط التنمية في الدول النامية ومنها العربية، ان يكونوا حاذقين في استيراد التكنولوجيا اللازمة للتنمية، بحيث تكون تلك التكنولوجيا ملائمة لطبيعة ومستوى العمالة السائدة، ومن ثم يكون لها دور في تشغيلها وامتصاص فائض القوى العاملة العربية.

- كما لا بد من توافر قاعدة بيانات شاملة للقوى العاملة في كل قطر عربي، ما هو موجود فعلا وما هي الحاجة المستقبلية منها كما ونوعا في ظل الأوضاع السائدة والأهداف الطموحة في التنمية والتقدم، لكي يتسنى رسم سياسات تنسيق ملائمة بين التعليم المرغوب والعمالة المطلوبة، وكما تم الإشارة إلى ذلك في بداية التوصيات.
- أهمية اعتماد نمط الإنتاج الرأسمالي ولا سيما في القطاع الزراعي، للحيلولة دون انتشار البطالة المقنعة. كما لابد من التوسع في الاستثمارات في القطاع الصناعي لتشغيل فائض القوى العاملة في قطاعي الزراعة والخدمات من جهة وللمساهمة في زيادة الناتج المحلي من جهة أخرى، ومن ثم المساهمة في تحقيق خطوات جدية باتجاه التنمية والتقدم في البلاد.

وفي النهاية نتمنى أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة المتواضعة، ونلتمس الباري عز وجل أن تكون مفيدة لنا ولكم إن شاء الله.

الهوامش

١-Gambier, M. Verviers (le Marched u travail), Paris Economic a, ١٩٩٠, P. ٤٧.

٢-Stewart, F. (Technology and Underdevelopment), Macmillan Press, London, ٢nd Ed., ١٩٨٩, PP. ١-٣٠.

٣-IbId, p. ١٥-٢٢.

٤-إسماعيل صبري عبدالله، استراتيجيات التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل، مجلة الاقتصاد العربي، كانون الثاني ١٩٧٧، ص٢٠.

٥-نادر فرجاني، (الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٣-٣٦.

٦- (Employment and Development in Six Poor Arab States), Journal of Middle East Studies No. ١٤, February, ١٩٩٢, P. ٣٦.

٧- Burks, J. and C. A. Sinclair. (Arab Manpower: The Crisis of Development), London, Croom Helm, ١٩٨٠, P. ٢٠.

٨- Sethuraman, S. V. (The Urban Informal Sector in Developing Countries), ILO, ١٩٩١, P. ١٥.

٩-نادر فرجاني، (المهاجرون العرب في أوربا)، مجلة المستقبل العربي، العدد الأول، ١٩٨٥، ص١١٧.

١٠-د.رمزي زكي، (الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة ٢٢٦، تشرين الأول ١٩٧٧، ص٤٩٠.

١١-تقرير الأمم المتحدة لسكان العالم ٢٠٠٦ والأرقام للمدة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ كمعدل.

١٢-كتاب حقائق العالم، السكان ٢٠٠٨.

١٣- International Monetary Fund (IMF), ٢٠٠٨.

١٤-منظمة العمل العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، الكويت، من خلال شبكة المعلومات الدولية على العنوان (تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي).

١٥- http://devdata.worldbank.org/gender.

١٦- www.mpic_yemen.org/٢٠٠٨

١٧- http://www.mukatel.com/openshare/Behoth

١٨- http://www.dahsha.com/viewatical.phpzd

١٩–د.نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. من خلال شبكة المعلومات الدولية على الموقع:
www.alqabas.com.kw/Article.aspx

٢٠–منظمة العمل العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، مصدر سابق.

٢١–د.نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، مصدر سابق.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١- إلهيتي، نوزاد عبد الرحمن، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- تقرير الأمم المتحدة لسكان العالم ٢٠٠٦.

٣- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة ٢٢٦، ١٩٧٧.

٤- عبدالله، إسماعيل صبري، استراتيجيات التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل، مجلة الاقتصاد العربي، كانون الثاني ١٩٧٧.

٥- فرجاني، نادر، (المهاجرون العرب في أوربا)، مجلة المستقبل العربي، العدد الأول، ١٩٨٥.

٦- كتاب حقائق العالم، السكان ٢٠٠٨.

ثانيا: المصادر الأجنبية

١- Burks, J. and C. A. Sinclair. (Arab Manpower: The Crisis of Development), London, Croom Helm, ١٩٨٠.

٢- (Employment and Development in Six Poor Arab States), Journal of Middle East Studies No. ١٤, February, ١٩٩٢.

٣- Gambier, M. Verviers (le Marched u travail), Paris Economic a, ١٩٩٠.

٤- Sethuraman, S. V. (The Urab Informal Sector in Developing Countries), ILO, ١٩٩١.

٥- Stewart, F. (Technology and Underdevelopment), Macmillan Press, London, ٢nd Ed., ١٩٨٩.

ثالثا: مصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

١- http://devdata.worldbank.org/gender

٢- http://www.dahsha.com/viewatical.phpzd

٣- http://www.mukatel.com/openshare/Behoth

٤- www.alqabas.com.kw/Article.aspx

٥- www.mpic_yemen.org/٢٠٠٨